



مؤشر مدركات الفساد للعام 2014 مذكرة فنية حول المنهجية

خلفية

لقد جرى وضع مؤشر مدركات الفساد CPI في العام 1995 بوصفه مؤشراً مركباً يتم استخدامه بغية قياس مدركات الفساد في القطاع العام في مختلف البلدان حول العالم. وخلال الأعوام الثمانية عشر الماضية، جرى تعديل وتنقيح كل من المصادر المستخدمة في تجميع المؤشر وكذلك المنهجية. عملية المراجعة الأحدث تمت في عام 2012¹، وتم إجراء بعض التغييرات المهمة على المنهجية في عام 2012. لقد جرى العمل على تبسيط الطريقة الخاصة بعملية تجميع مصادر البيانات المختلفة حتى عام 2012، لتشمل الآن البيانات الخاصة بعام واحد فقط والتي يتم الحصول عليها من كل مصدر من مجموع مصادر البيانات. ومن الأهمية بمكان أن هذه الطريقة سنتبج لنا للمرة الأولى هذا العام المقارنة بين مجموع النقاط التي يتم إحرازها على هذا المؤشر مع مرور الوقت، الأمر الذي لم يكن ممكناً تطبيقه سابقاً من الناحية المنهجية قبل عام 2012.

المنهجية

تتبع هذه المنهجية أربع خطوات أساسية، ألا وهي: اختيار مصادر البيانات، وإعادة جدولة مصادر البيانات، وتجميع البيانات التي جرت إعادة جدولتها ومن ثم الإبلاغ عن درجة عدم اليقين.

1. اختيار مصادر البيانات

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على عدد من المصادر المتاحة والتي يتم من خلالها تسجيل مدركات الفساد. ويتم العمل على تقييم كل مصدر من هذه المصادر على أساس المعايير الوارد ذكرها أدناه. وقد جرى الاتصال مع كل مؤسسة من المؤسسات التي عملت على توفير البيانات بغية التحقق من المنهجية التي جرى استخدامها في تجميع النقاط وأيضاً بغية الحصول على الإذن منها لنشر النقاط التي جرت إعادة جدولتها من كل مصدر، جنباً إلى جنب مع الدرجة التي تم إحرازها على المؤشر المركب.

(A) جمع البيانات الموثوقة والمنهجية من مؤسسة ذات مصداقية: من الضروري أن نثق بصحة البيانات التي نقوم باستخدامها. وعلى هذا النحو، ينبغي أن ينبع كل مصدر من مؤسسة مهنية تعمل بصورة واضحة على توثيق الطرق التي تتبعها في جمع البيانات. وينبغي أن تكون هذه الطرق المتبعة سليمة من الناحية المنهجية، على سبيل المثال، في الحالات التي يتم فيها تقديم "رأي الخبراء"، فإننا نسعى إلى الحصول على الضمانات التي تؤكد مؤهلات أولئك الخبراء، أو في الحالات التي يتم فيها تنفيذ مسح للأعمال التجارية، حيث نسعى إلى التأكد من كون العينة المستخدمة في المسح هي عينة تمثيلية.

(B) تطرق البيانات إلى قضية الفساد في القطاع العام: ينبغي أن تكون القضية أو التحليل ذي صلة بالمدركات المتعلقة بمستوى الفساد في القطاع العام صراحة لا بشكل ضمني. وقد تكون المشكلة مرتبطة "بنوع" محدد من أنواع الفساد (على سبيل المثال، الفساد البسيط على وجه التحديد)، وأيضاً،

¹ المنهجية المستخدمة في حساب مؤشر مدركات الفساد 2014 تستند إلى العمل الخاص بفحص مناهج (اقتراحات) بديلة لبناء مؤشر مدركات الفساد، أجراه البروفيسور أندرو غيلمان (أستاذ بقسم الإحصاء وقسم العلوم السياسية بجامعة كولومبيا) ود. بيرو ستانينغ، الزميل بمعهد المنهجية مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. تم عرض هذا العمل على الشفافية الدولية في تقرير متوفر بناء على الطلب من: ssrinivasan@transparency.org.

وحيثما كان ذلك مناسباً، بمدى فعالية التدابير الرامية إلى منع الفساد؛ إذ أنه قد يكون من الممكن استخدام ذلك بمثابة مؤشر غير مباشر لقياس المستوى المدرك من الفساد في البلد.

(C) التفاصيل الكمية: ينبغي أن تسمح المقاييس التي يتم استخدامها وفقاً لمصادر البيانات بوجود القدر الكافي من التمايز في البيانات (على سبيل المثال، مقياس مؤلف من أربع نقاط على الأقل) المتعلقة بالمستويات المدركة من الفساد عبر البلدان بحيث يكون من الممكن إعادة جدولة هذه البيانات على مؤشر مدركات الفساد الذي تتراوح الدرجات عليه ما بين 0-100.

(D) قابلية المقارنة ما بين البلدان: بما أن مؤشر مدركات الفساد يعمل على تصنيف البلدان كل منها مقابل الآخر، فإن مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من البلدان المختلفة ينبغي أن تكون أيضاً قابلة للمقارنة بينها على نحو مشروع بين تلك البلدان، وألا تكون خاصة ببلد محدد. كما ينبغي أن تقيس هذه المصادر نفس الأمر في كل بلد يحرز مجموعاً من النقاط على هذا المؤشر، على نفس المقياس.

(E) مجموعة البيانات لسنوات متعددة: نسعى إلى أن نتمكن من إجراء عملية مقارنة بين مجموع النقاط التي يحرزها بلد ما على المؤشر، وأيضاً مقارنة نسخ المؤشر بصور عامة في الواقع، من عام إلى آخر. وبالتالي، فإنه يتم اللجوء إلى استبعاد مصادر البيانات التي يتم من خلالها تسجيل مدركات الفساد لمرحلة واحدة من الزمن، وإنما لا تكون مصممة بحيث يكون بالإمكان تكرارها على مر الزمن.

2. توحيد مصادر البيانات

يتم، بعد ذلك، توحيد كل مصدر من مصادر البيانات بحيث يكون متوافقاً مع المصادر الأخرى المتاحة، ليتم تجميعها على مقياس مؤشر مدركات الفساد. ويتم من خلال عملية التوحيد هذه تحويل كافة مصادر البيانات إلى مقياس مؤلف من درجات تتراوح بين 0-100، حيث تمثل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تمثل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

وبالنسبة لأي مصدر يتم قياسه بحيث تمثل أدنى النقاط أدنى مستويات الفساد، فإنه ينبغي أن يتم عكسه أولاً. ويتم القيام بذلك عن طريق ضرب كل نقطة في مجموعة البيانات بالعدد 1.

ومن ثم، يتم توحيد كل درجة (إلى درجة Z) وذلك عن طريق طرح متوسط البيانات وقسمة الناتج على الانحراف المعياري. ويتم تركيز هذه النتائج في مجموعة البيانات حول العدد 0 وبانحراف معياري قدره 0.5.

ولكي تكون درجات Z هذه قابلة للمقارنة بين مجموعات البيانات، فإنه لا بد لنا أولاً من العمل على تحديد المتوسط ومعايير الانحراف المعياري بوصفها معايير عالمية. وبالتالي، فإننا نقوم، في الحالات التي تغطي فيها مجموعة من البيانات نطاقاً محدوداً من البلدان، بنسب الدرجات التي تحرزها جميع تلك البلدان والتي تكون مفقودة في مجموعة البيانات ذات الصلة. كما أننا نعمل على نسب القيم المفقودة للبلدان المفقودة في كل مجموعة من مجموعات البيانات باستخدام مجموعة البرمجيات الإحصائية STATA، وأيضاً، وعلى نحو أكثر تحديداً، أمر/التجريد الخاص بالبرنامج. ويتم من خلال هذا الأمر استخدام تراجعات متعددة مع كافة مجموعة البيانات المتاحة من أجل تقدير القيم لكل بلد يفتقر إلى وجود البيانات في كل مجموعة فردية من مجموعات البيانات. ويتم من خلال هذا الأمر استخدام عملية النسب مضروباً بـ (10) مرات، مما ينتج عنه 10 قيم تقديرية لكل درجة من الدرجات "المفقودة". ويتم احتساب المتوسط والانحراف المعياري لمجموعة البيانات بوصفها المتوسط بين جميع مجموعات البيانات العشرة الكاملة كما يتم استخدام ذلك كمعيار لتوحيد البيانات الأولية. والأهم من ذلك، فإنه يتم استخدام البيانات المنسوبة فقط من أجل توليد هذه المعايير كما أنه لا يتم استخدامها كمصدر للبيانات بالنسبة إلى مجموع الدرجات التي تحرزها البلدان على مؤشر مدركات الفساد.

من المهم للغاية أن درجات Z تُحسب باستخدام معايير المتوسط والانحراف المعياري، من درجات 2012. بمعنى أن درجات العام 2012 أصبحت فعلياً هي درجات العام القاعدي للبيانات، ويمكن مقارنة الدرجات المعدلة كل عام بالأعوام السابقة حتى العام القاعدي للبيانات. عندما يتم إدراج مصادر جديدة ضمن المؤشر، بغية العمل بصورة مناسبة على تجسيد التغييرات التي طرأت على مر الوقت، فإن احتساب عملية إعادة الجدولة سوف تسمح بأن تكون تلك المعايير متوافقة مع معايير العام 2012 الأساسية. ويتم القيام بذلك عن طريق العمل أولاً على تقدير ما إذا كان هناك أي تغيير قد طرأ على الصعيد العالمي في كل من المتوسط والانحراف المعياري منذ العام 2012، ومن ثم، استخدام تلك القيم الجديدة، التي يمكن أن تكون قد انحرقت عن 50 و 20 لإعادة جدولة مجموعة البيانات الجديدة.

ثم يُعاد جدولة درجات Z لتتناسب مع مقياس مؤشر مدركات الفساد الذي يقع بين الدرجات 0 و 100. يتم هذا باستخدام معادلة إعادة جدولة بسيطة، تحدد متوسط قيمة مجموعة البيانات المعيارية بـ 45 تقريباً، والانحراف المعياري بـ 20 تقريباً. أي درجة تتعدى حدود 0 إلى 100 يتم ضبطها.

3. تجميع البيانات التي جرت إعادة جدولتها

يتم احتساب الدرجة التي يحرزها كل بلد على مؤشر مدركات الفساد بوصفها المتوسط البسيط لجميع الدرجات المتاحة التي جرت إعادة جدولتها لذلك البلد (لاحظ، أننا لا نلجأ إلى استخدام أي من القيم المنسوبة للدلالة على الدرجة التي يتم إحرازها على مؤشر مدركات الفساد المجمع). ولا يتم منح البلد الدرجة إلا إذا توفرت على الأقل ثلاثة مصادر للبيانات تكون متاحة لذلك البلد والتي يتم من خلالها احتساب هذا المتوسط.

4. الإبلاغ عن درجة عدم اليقين

سيتم الإبلاغ عن الدرجة التي يتم إحرازها على مؤشر مدركات الفساد جنباً إلى جنب مع الإبلاغ عن الخطأ المعياري ودرجة الثقة التي تجسد التفاوت في القيمة لمصدر البيانات والتي تُولف الدرجة التي يتم إحرازها على مؤشر مدركات الفساد.

ويتم احتساب مدى الخطأ المعياري بوصفه الانحراف المعياري لمصدر البيانات الذي جرت إعادة جدولته، مقسوماً على الجذر التربيعي لعدد المصادر. ومن خلال استخدام هذا الخطأ المعياري، فإنه يكون بإمكاننا احتساب نسبة الـ 90% من درجة الثقة، على افتراض وجود التوزيع الطبيعي.

- انتهى -